للمرة الأولى من نوعها، فتحت سويسرا تحقيقاً مع وزير تركي أنكر حدوث مذابح للأرمن، فيما اعتبرته تركيا حرباً أوروبية عليها.

فقد قام المدعى العام بمدينة زيورخ السويسرية اليوم الأحد بفتح تحقيق أولي مع الوزير التركي لدى الاتحاد الأوروبي إيجمن باجيس، بعد إعلانه إنكاره مذبحه الأرمن، وقال بارتن هقمن المدعي العام السويسري "إن الوزير التركي أدلى بتصريحات في الأيام الماضية بأنه ليس هناك ما يُسمى بمذبحة الأرمن، وأنه على استعداد أن يُعتقل من قبل السلطات السويسرية التي تجعل هذا الإنكار جريمة عنصرية يعاقب عليها القانون". وفي أول رد فعل لها على هذا الأمر، استنكرت الخارجية التركية قرار التحقيق، واستدعاء الوزير التركي للتحقيق معه، واستدعت السفير السويسري في تركيا، وأبلغته بهذا الأمر، واعتبرت أن هذه الخطوة بداية حرب أوروبية ضد تركيا.

وكان مجلس الشيوخ الفرنسي قد صادق بغالبية 127 صوتاً مقابل 86 على مشروع القانون الذي ينص على معاقبة إنكار "الإبادة" الأرمنية، وتبنى البرلمان القانون نهائياً، وهدد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بأن حكومته لن تتردد في تبني إجراءات انتقامية ضد فرنسا إذا صادق مجلس الشيوخ الفرنسي على مشروع قانون يعاقب إنكار إبادة الأرمن.

وقال أوغلو في تصريحات للصحافيين بأنقرة: "حددنا مسبقاً سلسلة إجراءات ننوي اتخاذها إذا تم اقرار النص نهائياً، ولا أحد يجب أن يشك في ذلك"، وأوضح أن بلاده لم تعد "تركيا 1002"، عندما اعترف البرلمان الفرنسي بإبادة الأرمن في عهد الإمبراطورية العثمانية.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد أكد سابقاً أن مشروع القانون عنصري وينطوي على تمييز وكرهية للأجانب، وأنه يفتح جروحاً مع باريس يصعب أن تندمل، وأعلن إلغاء كل الاجتماعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع فرنسا، وإلغاء السماح لطائرات فرنسا العسكرية بالهبوط ولسفنها الحربية بالرسو في تركيا، كما اتهم أردوغان فرنسا بارتكاب جرائم إبادة إبان فترة احتلالها للجزائر.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/02/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com